

بركن في اي حال يتصد الخالف والاقبطل بمجرد الهوى للركوع من
 المأمور ومن الامام بغير عذر راجع لكل من التخلف والتقدم
 واعذارنا خير كبره واما عذر التقدم الذي يناسب هذا الجمل لانه قيد
 بالبعد واما في غير الجمل فعذره الجمل والسيان فليس له عذرها
 كمن يشعره اي منفعة من السجود معه اما يبدع او يجعله تحت عمامة
 كما ياتي وشعره موقوف اي مضمر ومجمل ذلك اذا لم يكن في حله ثم
 ضعفه مشقة والافلاك رهبة في السوق ولو في ذلك كان فها يركع
 في الطريق بان يصلي في وسطه المشقة طائفة مسلمون خارج
 بالخوا في جاسرينا علي وقالوا انه افضل من ان يركع عراة انه احق
 بالخلافة منها وانما بقدا عليه في اخذها وليس كذلك بجمهم انه
 الاخذ مالك وهذا القول غير مشهور عند المالكية فعمل الامام رجع
 عنه او ان عملا المالكية لم تقبله لسدده ضعفه وغير العذبة نحو اي
 بل جعلها مرسلة خلف ظهره وطول المذكورات الخ المار به ارتفاعها
 الي جهة السما في اجداد المعصي واما في السجادة والخط فيسقطها الي
 جهة القبلة وبينها اي بين اصل اجداد والمعصي وبين طولي
 السجادة والخط وبين المصلي والمراد بالمصلي والخط اعلاهما
 كان الاولي ذكره قبل قوله فاذا صلى الي سبي الخ لانه تفسير لقوله
 وبينها بالنسبة للخط والسجادة ويجوز المرور بينهما وبينها البينية
 في اجداد والمعصي ان يرسنها واما في الخط والسجادة فالمراد ان
 يمر عليهما ويقطعها فيكون المعنى بالنسبة اليها اي بين المصلي
 واخر الخط واخر السجادة او ثنائيه وهو افضل لانه تدفع الي مكان
فصل فيما تشمل عليه الصلاة الخ ذكر هذا الفصل
 لزيادة الشفقة والرحمة للبسدي لزيادة الايضاح وغالب ما في هذا
 الفصل

هذا هو الوسط اي الذي بين شدة وسوسطه ليقوي على صفة فلا ذكره

الفصل خلت عنه غالب الكتب المطولة ابن النهار والمحدث الخ فيه
 نظر لان اعتماد النهار في يومين في السنة فقط وايضا قوله وسهت
 الانسان ساعتان الي الخ فيه نظر لان ذلك لبعض ناس قليلين وايضا
 كلامه يقتضي ان ما بعد الفجر الي طلوع الشمس من النهار مع انه من
 الليل عند غل الصلح فمدت حكمه كالورد سها ولا تدعها سبعة
 عشر في صوابه سبع عشرة لان المدد مؤنث مذكر الا ان يقال انه مؤنث
 من الضاح وجمله الا ان كان الخ هذا الاقتراب الي الاستقامت ربا عشرين
 واستقامت الترتيب وجعل كل سجدة ركنا الاول سبع وعشرون
 الخ حيث اعترض الشك على الحق فزاد الترتيب كان حقا ان يقول
 سبع وعشرون لان للصلوات ثلاثة فيها ثلاث ترتيبات زيادة علي
 الستة والعشرين مع ان الشك هنا جعل الترتيب كلمة ركنا واحدا
 وفيما ياتي بعده ركنا في كل صلاة من الثلاثة فاخر كلامه بمخالف الاول
 لاطلاق الحديث فانه قال فيه فان لم تستطع فقا عدا ولم يبين
 كيفية التعمود علي اي صفة متعلق بقوله جالس لا يقول بالاجماع
 وقوله لاطلاق الحديث متعلق بقوله علي اي صفة سا واقتراشه
 ان مرتبلا بقوله صلى جالس علي اي صفة سا ثم ينبغي محطون
 علي قوله صلى جالسا وجمع بين القولين الخ فيه نظر لان حقيقة الجمع
 قول ثالث مركب من القولين بان يحمل كل قول علي سني وهذا ليس
 كذلك ويحاج بان مراده ان معنى التبرار بين واحد والخلف
 في النظر والعبارة لو قدر علي التعمام او القعود اي في التنا
 القراة اخذ امن باقي كلامه هاتان السنان وقوله او عمن عنه
 هاتان السنان ايضا وقوله ان بالقدور راجع للاربعة وكذا
 قوله وبني راجع للاربعة واما إعادة القراة في الاولتين